

Triangle of the causes of terrorism: Iraq as case study

مثلث مسببات الإرهاب: العراق حالة دراسية

*1 Dhakir Abbas Ali

ذاكر عباس علي الجنابي 1*

1 Faculty of Economics and Muamalat, Universiti Sains Islam Malaysia (USIM),
71800 Nilai, Negeri Sembilan, Malaysia

* Correspondence: Dhakir.a.ali@gmail.com

ملخص الدراسة

يُعد الإرهاب واحد من أخطر التحديات التي يواجهها العالم أجمع منذ بداية القرن الحادي والعشرين بعد أن أصبح له استخدامين: الأول بديل للحروب التقليدية بين الدول عن طريق تحريك الجماعات والمليشيات الإرهابية لإضعاف وتدمير الدولة الخصم، والثاني إستراتيجية وأداة فعالة بيد الحكومة لإدارة علاقاتها مع مواطنيها وتنفيذ عنف منظم ضدهم يبرره ويشرعه القانون المحلي (إرهاب الدولة).

الكلمات المفتاحية: الارهاب , الظلم , الفقر , الجهل , العراق

المقدمة:

أن إرهاب الدولة أو الإرهاب الرسمي المتمثل بالإحتجاز، الإخفاء القسري، التعذيب، المحاكمات الغير عادلة، الأعدام خارج نطاق القضاء، تهميش مكون بعينه، غالباً ما ينتج عنه جماعات رافضة لظلم الدولة يمكن أن تنتهج أي منهج للتعبير عن سخطها ضد الحكومة ولا يستبعد من ذلك المنهج المسلح الذي يضع المجتمع ككل بين مطرقة إرهاب الدولة وسندان الجماعات المسلحة الراضة لظلمها.

ولذلك فإن ظاهرة الإرهاب هي ظاهرة مركبة لا يمكن إختزالها بسبب واحد، لكن أغلب الأسباب هي أسباب كامنة سواء كانت انشطاراً إجتماعياً أو إنشاقاً دينياً، ولا تتحول هذه العوامل الكامنة إلى فعل إلا بسبب ظلم سياسي أو إجتماعي، وعليه يمكن تحديد الضلع الأول لمثلث مسببات الإرهاب ألا وهو الظلم.

وإنساقاً بما سبق، فإن أغلب الأنظمة الظالمة تعاني من تفشي آفة الفساد، والذي يعتبر هذا الأخير قلب مثلث مسببات الإرهاب، لما له من إنعكاسات سلبية مباشرة على الأضلاع المكونة للمثلث ككل، كتأثيره على إستقرار المجتمعات وأمنها، ودوره في تقويض مؤسسات الديمقراطية والقيم الأخلاقية والعدالة، كما أنه يعرض التنمية المستدامة وسيادة القانون للخطر، وما يترتب على ذلك من آثار إقتصادية وسياسية وإجتماعية سيئة تطل كل مقومات الحياة في الدولة، فتضيع الأموال والثروات والوقت والطاقات ويتعرقل سير الأداء الحكومي وإنجاز

الوظائف والخدمات العامة المتصلة بحياة المواطنين، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم معدلات الفقر والجهل، ومن ثم يصبح أبناء المجتمع لقمة سائغة وأداة طيعة بيد الجماعات الإرهابية، وبذلك يكون الضلعين الآخرين لمثلث مسببات الإرهاب هما الفقر والجهل.

أن مثلث مسببات الإرهاب بإضلاعه الثلاثة (الظلم، الفقر، الجهل) هو الوتر الذي تعزف عليه الجماعات والتنظيمات الإرهابية أكاذيبها للتغريب بالشباب وإستقطاب وتجنيد عناصر جدد، وفي نفس الوقت يعتبر المبرر الذي يلجأ إليه المجرم بهم لتبرير أعمالهم الإجرامية ضد مجتمعاتهم، ومع ذلك يجب التفريق بين الإرهاب كظاهرة عالمية، غير مرتبطة بدولة أو بشعب أو بعقيدة أو بدين أو طائفة، وبين كفاح الشعوب ونضالها لنيل حقوقها المشروعة في التحرير ومحاربة المحتل والمستعمر فهو حق تفرقه كل الأعراف والنظم والأديان السماوية، فللمقاومة المشروعة وإختلافها الجذري مع الإرهاب بلا شك قضية محورية يجب أن توضع في مكانها الصحيح، وتضبط وفق مقاييس دقيقة وثابتة بعيداً عن الأهواء والميول والأنتقائية والإزدواجية في التفسير عند التعاطي مع قضية الإرهاب التي أدت إلى إنعاشه، وهذا ما وضعه تعريف لجنة الخبراء العرب التي إجتمعت في تونس للفترة من 22- 24 آب 1989 والذي نص على أن الإرهاب هو "فعل منظم من أفعال العنف أو التهديد به يسبب فرعاً أو رعباً من خلال أعمال القتل أو الإغتيال أو حجز الرهائن أو إختطاف الطائرات أو تفجير المرفقات وغيرها، مما يخلق حالة من الرعب والفوضى والإضطراب، بهدف تحقيق أهداف سياسية، وذلك سواء قامت به دولة أو مجموعة من الأفراد ضد دولة أخرى أو مجموعة أخرى من الأفراد، في غير حالات الكفاح المسلح الوطني المشروع من أجل التحرير والوصول إلى حق تقرير المصير في مواجهة جميع أشكال الهيمنة أو قوات استعمارية أو محتلة أو عنصرية أو غيرها، وبصفة خاصة حركات التحرير المعترف بها من الأمم المتحدة ومن المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية بحيث تنحصر أعمالها في الأهداف العسكرية أو الاقتصادية للمستعمر أو المحتل أو العدو، ولا تكون مخالفة لمبادئ حقوق الإنسان"، ولذلك فأن تسليط الضوء على أسباب نشوءه خطوه إيجابية للقضاء عليه ولو بصورة تدريجية، وبناءً على متقدم يسعى هذا البحث لمناقشة أضلاع مثلث مسببات الإرهاب من خلال دراسة الحالة العراقية للفترة من 2003 إلى 2019 للإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

هل أن الظلم والجهل والفقر من مسببات الإرهاب في العراق؟

الضلع الأول: الظلم:

أنطلقت الآلة العسكرية الأمريكية ومن ساندها تجاه العراق في 20 أذار 2003، مسجلة واحدة من أفضع مهازل العصر الحديث لدول يتبجح ساستها بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، جاء الغزو الأمريكي ليحرق الأخضر واليابس معلناً عن بداية فصول معاناة العراقيين بسفك دمائهم وحصد أرواحهم وإنتهاك حرماتهم، لتتوالى بعد ذلك مسلسلات الخطف والإعتقال والتعذيب والتغيب في السجون المعتقلات السرية منها والعلنية.

بدأت صفحات ظلم الشعب العراقي على يد الإحتلال الأمريكي مبكراً، ففي 12/ ايار/ 2003 تم تعيين (بول بريمر) حاكم مدني للعراق والذي قام هذا الأخير بإصدار قراره في 16/ ايار/ 2003 لحل وزارتي الدفاع والإعلام والأجهزة التابعة لهما، هذا بالإضافة إلى حل جميع المؤسسات والأجهزة الامنية، وتسريح مئات الآلاف من الضباط والجنود والموظفين العاملين بالمؤسسات التي يشملها القرار.

خلفَ قرار حل الجيش العراقي والمؤسسات الأمنية ما يزيد عن 500 الف عراقي بدون عمل أو مصدر رزق، الأمر الذي أدى إلى إنضمام بعض منهم إلى المقاومة العراقية ضد المحتل والتي أنطلقت شرارتها منذ اليوم الأول الذي دنست فيه أقدام الغزاة أرض العراق الطاهرة، ليكبدوا القوات الغازية خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات، حيث بلغ عدد قتلى القوات الأمريكية 255 شخص مع حلول اليوم المائة لنهاية المعارك الذي كان قد أعلن في مطلع آيار 2003، ثم يتبع ذلك بعشرة أيام تفجير يدمر مقر بعثة الأمم المتحدة في بغداد، ويقتل 24 شخصاً بينهم المبعوث الأممي (سيرجيو فييرا دي ميلو) في 19/ آب/ 2003، ثم يأتي شهر تشرين الأول 2003 ليصنف بأنه الأعنف على الإطلاق بعد أن قتل فيه 75 جندي أمريكي وإسقاط طائرة مروحية أمريكية، ومن هنا بدء مسلسل ظلم الشعب العراقي عن طريق تنفيذ الاعتقالات العشوائية بعد اي حادثة من خلال الخلط بين مفهوم الإرهاب الذي كان ولا يزال تهمه جاهزة يرمى بها كل من يختلف مع المحتل وأذنابه وبين حق الشعب العراقي في الكفاح المسلح ضد من سلبهم بلدهم وكل خياراته.

عانت المدن والقصبات العراقية ذات الأغلبية الشيعية تارة والسنية تارة أخرى، من تفجيرات بسيارات مفخخة وعبوات ناسفه وقتل على الهوية، راح ضحيتها خلال الفترة من 2003 إلى 2006 ما يقارب 650000 الف أنسان وفقاً لتقرير مجلة (لانسييت الطبية) الذي نشر عام 2006، في محاولة لزرع بذور الفتنة الطائفية بين مكونات الشعب العراقي.

وأستكمالاً للجهود المبذولة من قبل المحتل وأعوانه لتأجيج العنف الطائفي وإيقاع المزيد من الظلم والتفرقة بين أبناء الشعب الواحد، أمتدت يدٌ خفيه في جنح ليل 22 شباط 2006 لتفجر مرقد الإمامين العسكريين (عليهم السلام) في مدينة سامراء، ولتُجر البلاد بعد هذا الحادث إلى حرب طائفية قتل خلالها الآلاف من العراقيين.

أن تفجير مرقد الإمامين العسكريين (عليهم السلام) كان لهُ تداعيات سلبية أثرت على لحمة ونسيج المجتمع العراقي أستمرت لسنوات طويلة، فالعراق ما قبل شباط 2006 شيء وما بعده شيء اخر، بل يمكن القول أنه غير أسلوب التعايش داخل الأحياء العراقية والأساس لكل التفرقة التي شهدتها العراقيين بعد هذا الحادث الإجرامي، فقد صورَ للأخوة الشيعة أن من قام بالتفجير أخوتهم السنه، وللأسف الشديد أصبحت هذه الجريمة الملصقة زوراً بسنة العراق الحججة التي أعتمدت عليها بعض الأطراف الحكومية ذات الإرتباطات الإقليمية لممارسة إرهاب الدولة ولتصفية حسابات تاريخية ضد المكون السني الذي تبني المقاومة المسلحة وبدون منازع ضد الغزو الأمريكي، فتكونت جماعات مدافعة عن حقوق السنة من وجهة نظرهم ومتطرفة من وجهة نظر الحكومة هذا من

جانِب، ومن جانب آخر تكونت مجاميع مدافعه عن حقوق الشيعة من وجهة نظرهم ونظر الحكومة ومتطرفة من وجهة نظر المدافعين عن السنة، ليمارس بعد ذلك كل أشكال الظلم من تهجير وإعتقال وتغييب وإغتيال ضد أبناء الشعب من كلا المكونين (شيعه وسُنة)، فأصبح منظر الرؤوس المقطوعة والجثث المجهولة الهوية التي تحمل آثار تعذيب وثقوب الدريل أو إقتلاع العينين من المناظر التي إعتاد العراقيين على رؤيتها في الشوارع والساحات العامة، الأمر الذي أدى بدوره إلى مزيد من الإرهاب والعنف وفق المفاهيم والمعايير الدولية.

شهدت تلك الفترة العديد من الأحداث تمثلت في تصاعد موجات العنف الطائفي التي حصدت أروح عشرات الآلاف من المدنيين، وصراع مسلح بين الجيش العراقي وجيش المهدي في البصرة راح ضحيته المئات من العراقيين، وتسلم الملفات الأمنية من قوات الإحتلال في كل المحافظات العراقية، وإحتلال إيراني لحقل نفطي في الأراضي العراقية، وخلافات كبيرة حول إنتخابات 2010 لتنتهي بولاية ثانية للسيد نوري المالكي في 25 تشرين الثاني 2010 بعد سجال طويل بين الفرقاء السياسيين إستمر لمدة تسعة أشهر، لتنتقل في 25 شباط 2011 مظاهرات في عدد من المحافظات العراقية تؤدي إلى إستقالة محافظي بابل والبصرة، ثم تعالت الأصوات المطالبة بإعلان صلاح الدين وديالى إقليمين في 27 تشرين الأول 2011، ثم ليتزامن مع إنسحاب القوات الأمريكية في كانون الأول 2011، صدور مذكرة إعتقال بحق نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي، لإتهامه بإدارة فرق للموت، مما جعل الحكومة العراقية تواجه الفوضى، خصوصاً بعد مقاطعة النواب السنة للبرلمان ومجلس الوزراء.

بات واضح لكل مراقب للشأن العراقي أنه وعلى الرغم من تعدد الأحداث التي شهدتها العراق خلال الخمس سنوات التي تلت تفجير مرقد الأمامين العسكريين (عليهم السلام)، إلا أن الطبقة السياسية دابت على إتباع منهج واحد وهو تثبيت أركان نظامهم سواء بالترغيب أو التهيب بغض النظر عن النتائج أو الإنعكاسات السلبية أو حجم الظلم الواقع على المجتمع العراقي بصورة عامة، الأمر الذي يعكس واقع تشطي الأداء الحكومي وعدم القدرة على إدارة البلاد وخاصة الملف الأمني، وهنا سنحاول تسليط الضوء على حجم الظلم الذي لحق بأبناء بلدنا العزيز كمسبب من مسببات الإرهاب من خلال إستعراض الأحداث التي أدت إلى إنطلاق المظاهرات في المحافظات الغربية، وصولاً إلى إحتلال الموصل من قبل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، ثم عمليات التحرير، والتي يمكن تناولها على النحو التالي:

1. مرحلة ما قبل داعش: خرجت المحافظات ذات الأغلبية السنية في مظاهرات حاشدة في كانون الأول 2012، كتعبير عن الرفض والسخط ضد سياسات الإقصاء الحكومي، والمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين والمعتقلات في السجون العراقية، وإلغاء المادة 4 إرهاب، وقانون المسألة والعدالة، والمخبر السري الذي كان شناعة حملات الإعتقالات العشوائية التي تنفذها الأجهزة الأمنية تجاه المواطنين الأبرياء ليقبوعوا في السجون لشهور طويلة أن لم تكن سنين تحت ظروف قاسية، في حين يتم إطلاق سراح الإرهابيين مقابل مبالغ مالية ضخمة، والأمثلة كثيرة كما ورد في تقرير سقوط الموصل الصادر عن لجنة الأمن الدفاع في البرلمان العراقي، هذا بالإضافة إلى القسوة المفرطة التي كانت تستخدم ضد المعتقلين والموت تحت التعذيب، ولعل أشهرها قضية المواطن (هيثم الشبكي)

والواردة أيضاً في التقرير سابق الذكر، ومحاربة الناس في أرزاقهم عن طريق المبالغة في قطع الطرق ووضع الحواجز الكونكرتية وإبتزاز الناس مالياً، كل هذه الإجراءات التعسفية عكست بشكل واضح عجز وفشل وضعف أداء الأجهزة الأمنية، وقدرتها على توفير الحماية الكاملة لسكان تلك المناطق وخصوصاً الأقلية، ليجد المدنيين أنفسهم فرادى أمام بطش داعش وآلاته العسكرية والإعلامية.

يقول السياسي المستقل السيد عزت الشاندر في حديثه لقناة السومرية "عندما يحدث أي موجة تفجيرات تطال المحافظات العراقية، يجتمع رئيس الوزراء بالقادة الأمنيين، ويكون إجتماع حامي اللوم والمحاسبة، ليخرجوا في اليوم التالي بحملة إعتقالات، ومن ثم يعودوا إلى رئيس الوزراء ليخبروه عن إعتقال 200 إرهابي، وحسب تعبير السيد عزت، أستطيع أن أقسم بالله أن لـ 200 معتقل ليس فيهم 10 إرهابين، أما 190 فهم أبرياء وسوف يتحولون إلى أعداء، لان أي واحد منهم سوف يحتاج إلى أشهر في السجن حتى يتمكن من إثبات براءته، وعند إثبات البراءة لا يخرج دون دفع رشوه تتراوح بين \$5000 إلى \$20000 بحسب مصادر السيد عزت، وبالتالي سوف نحول بيئة الأبرياء المعتقلين أقرب إلى الجماعات الإرهابية (داعش)، وهنا يسترسل بالحديث ويوجه سؤال للقادة الأمنيين، كلما تزيد الإعتقالات في محيط السنة، في اليوم التالي تكون هناك عشرة تفجيرات في محيط الشيعة، ثم يعاودوا الإعتقال مره أخرى في محيط السنة لتزداد التفجيرات في محيط الشيعة، فالسؤال المنطقي هو من تعتقلون إذا؟ من هم الذين تعتقلونهم؟ أين الخطأ؟ إذاً هناك إحتمالين: أما أنكم تعتقلون الأبرياء وهذا ظلم، أو أن كل الشعب أصبح ضد الحكومة، بمعنى عندما يتم إعتقال 200 شخص يأتي 200 بدلاً عنهم، وهذه كارثة أكبر، إذاً الحكومة فشلت في إيجاد حالة من الثقة مع تلك البيئة في إشارة إلى المكون السني".

إلا أن تلك المظاهرات لم تجد من يصغي لها، ليتم فيما بعد قمعها بالقوة المفرطة في حوادث متفرقة لعل أهمها، إقتحام قوة عسكرية ساحة الإعتصام في مدينة الحويجة في 23 نيسان 2013، أدت إلى مقتل 54 مدنياً وجرح العشرات، ومجزرة جامع سارية في ديالى 17 آيار 2013، عندما تم إستهداف المصلين بعد صلاة الجمعة بعبوتين ناسفتين وضعت على طريقهم، ليذهب جراء هذا الحادث 65 قتيلاً، 84 جريحاً، ووجه أصعب الإتهام لقوات سوات الحكومية التي كانت متواجدة قرب الجامع قبيل الحادث، لتصبح هذه الحوادث بمثابة الإعلان عن تصاعد أعمال العنف، ومن ثم تحول العراق إلى ساحة حرب أهلية حقيقية حسب رأي المراقبين، خاصة بعد فرار أكثر من 500 سجين من سجنى التاجي وأبو غريب في عمليتين نوعيتين في تموز 2013.

أن سوء التعاطي مع مطالب المتظاهرين في المناطق ذات الأغلبية السنية أو محاولة فتح قنوات حوار جاده معهم، وفشل الحكومة في إدارة الأزمات المتفاقمة بالبلاد، والإصرار على ممارسة الظلم ضد الشركاء في الوطن، وإستخدام القوة المفرطة (الإرهاب الرسمي) ضد المتظاهرين في الحويجة والفلوجة والرمادي وديالى والموصل، أدت إلى نتائج كارثية على العراق فيما بعد، فعندما يكون الظلم قانوناً يصبح التمرد واجباً، لذلك تحولت تلك المظاهرات السلمية إلى مواجهات مسلحة، خرجت فيها الفلوجة والكرمة ومناطق من الرمادي عن سيطرة الحكومة بداية عام 2014.

ومن الجدير بالذكر أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) أو تحت أي مسمى آخر، كان موجود على الأرض قبل تاريخ إحتلال مدينة الموصل، يمارس نشاطه بقوة من قتل وتهريب وإبتزاز، بدليل أن رئيس إسناد أم الربيعين قدم مقترح للسيد رئيس الوزراء لتشكيل لجنة لمكافحة الجزية في الموصل عام 2011، بحسب تقرير لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي.

تُعد الجزية التي كانت تجبها داعش من السكان واحدة من إخفاقات الأجهزة الأمنية وفشلها وضعف أدائها في الحد من مصادر تمويل داعش وعدم قدرتها على حماية المدنيين، حيث إنتهج هذا التنظيم الإرهابي أسلوب جديد لجباية الأموال، بعد أن كان يعتمد على الخطف ومن ثم مساومة ذوي المخطوف على مبلغ معين. أعتمد النظام الجديد للجزية على تحديد تعريفه محددة لكل فئة من الناس يتوجب دفعها شهرياً، حتى بلغت إيرادات داعش من مدينة الموصل وحدها \$5000000 خمسة مليون دولار شهرياً، لترتفع إلى \$11000000 أحد عشر مليون دولار شهرياً قبيل سقوط الموصل بحسب تقرير لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي.

2. مرحلة سيطرة داعش: إحتل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) مدينة الموصل في 10 حزيران 2014، وهو حدث لم يفاجيء العراقيين وحدهم إنما العالم أجمع لما له من تداعيات على الأمن الإقليمي والعالمي، ليتوالى سقوط المحافظات العراقية (الأنبار، صلاح الدين، أجزاء من محافظتي كركوك وديالى) حتى وصل حجم الأراضي التي يسيطر عليها داعش إلى 40% من مساحة العراق.

إرتكب عناصر داعش منذ تاريخ إحتلالهم لمدينة الموصل وحتى يوم التحرير العديد من الجرائم في تلك المحافظات بمختلف أطيافهم وإنتماءاتهم، حيث أنهم لا يميزون في الإنتقام من المواطنين، كالجرائم التي تسببت بمقتل أكثر من 18 عشر ألف عراقي وإصابة أكثر 36 ألف آخرين، وتهجير ونزوح أكثر من خمسة ملايين أنسان، وجريمة سبي النساء الإيزيديات، ومجزرة سبايكر، ومصادرة الأملاك العامة والخاصة، إلا أن المتفق عليه هو، ضعف الحكومة المركزية وإنشغال الحكومات المحلية لتحقيق مكاسب سياسية، وسوء أداء الأجهزة الأمنية، وفقدان الثقة بين الحكومة والمواطنين، جعلت تلك المحافظات وسكانها فريسة سهلة لظلم هذا التنظيم الإرهابي، بحيث أصبح السكان أمام خيارين لا ثلاث لهما:

ا. الخيار الأول: أن يكونوا مع داعش كتنظيم له وجوده وقوته على أرض الواقع، سواء بالتحريض والترغيب عن طريق إستخدام إعلامهم معتمدين على إخفاقات الحكومة المركزية وظلم الأجهزة الأمنية للمواطنين بصورة عامة وللمكون السني بصورة خاصة، أو التهديد والوعيد والخوف من بطش داعش، القوة التي ليس لها رادع على الأرض في تلك الفترة.

إلا إنه تجدر الإشارة إلى أن بعض من الذين إنظموا إلى داعش من العراقيين كانوا أعضاء سابقين لجماعات قاومت الإحتلال الأمريكي، وهم بالتأكيد معروفين ضمن مناطق سكناهم، ليصبحوا أهداف دائمة

للأجهزة الأمنية العراقية في كل حملة إعتقالات تقوم بها، ومن ثم يودعوا في السجون لشهور طويلة، تمارس عليهم كل أساليب الإهانة والتعذيب، ولا يطلق سراحهم إلا بعد دفع مبالغ مالية كبيرة أو يحاكموا لتصدر عليهم أحكام بالإعدام أو السجن المؤبد، ومع تكرار هذه الحالات باتت داعش الخيار الذي فُرض عليهم رغم الإختلاف الأيديولوجي في الفكر، طالما لا يسمح لهم بالعودة للإنخراط في المجتمع كمواطنين عاديين يمارسون حياتهم بكل حريه.

لكن الغريب في الأمر، كان هناك تمييز في معاملة المقاومين، ففي الوقت الذي يمارس فيه هذا الإسلوب ضد المقاومين السنة والذين كانوا يمثلوا السواد الأعظم للمقاومة الوطنية العراقية ضد المحتل الأمريكي، يوصف المقاومين الشيعة بالأبطال وحماة الدار، وهو النعت الصحيح الذي يجب أن يطلق على كل من حمل السلاح ضد الغزو الأمريكي، بل أن كثير منهم تقلد مناصب قيادية في الحكومات المتعاقبة، وبذلك يمكن القول بأن ظلم الأجهزة الأمنية كممثل للحكومة والخوف من بطشها، هو من دفع الكثير منهم للإنضمام لداعش في تلك الفترة.

مع الأخذ بالإعتبار أن بعض السكان رحبوا بقدوم داعش في البداية كنتيجة منطقية لسياسات الظلم والتهميش التي عانوا منها لسنينٍ عجاف، إلا أن سرعان ما أختلفوا معه، وبحلول شباط 2015 كان أغلب السكان قد غادروا بلداتهم، ولم يتبقى هناك إلا العوائل الفقيرة التي لا حوله لها ولا قوة، ولا تستطيع تحمل مصاريف وأعباء النزوح، إلا أن لقب الدواعش ظل تهممة باطلّة ألصقت بكل العرب السنة في المناطق التي سيطر عليها التنظيم الإرهابي، بل أن هناك من يربط بين التهميش والظلم الذي لحق بالسنة وبين ظهور داعش.

إلا أنه ثمة سؤال يجب الإجابة عليه: هل كان داعش سينمو ويكبر لو لم يكن هناك إنقسام طائفي في العراق؟ على الأرجح، كان سيستعصي عليه السيطرة على 40% من أراضي البلد لو لم تكن بيئة الإنقسامات الطائفية (السنية- الشيعية) قد شكّلت التكتلات السياسية في العراق، إلا أن الحقيقة أن داعش وغيره من التنظيمات المسلحة، أقام وجوداً في كل بلد عجزت فيه الحكومة عن إدارة ملفاتها، وظهرت فيها فراغات السلطة، وأوكلت الحفائب الوزارية ومراكز إتخاذ القرار لأشخاص ليسوا أهلاً للمسؤولية.

ب. الخيار الثاني: أن يتبنوا موقف مؤيد للحكومة ومعادي لداعش، ومع الضعف الذي كانت تشهدهُ الحكومة وأجهزتها الأمنية في أثبات وجودها وقوتها في كل المدن بكفاءة وفاعلية، والإنسحاب السريع أمام هجوم داعش في ليلة إحتلال الموصل وباقي المدن العراقية التي سقطت تحت سيطرة التنظيم الإرهابي، جعلت من أنضم لهذا الفريق وفقاً لمعطيات تلك المرحلة، كمن إختار الفريق الخاسر وراهن عليه.

الأمر الذي جعل خيارات المكون السني بين مرّ أو أمر، أما أن يقبل المواطنون البقاء في المناطق التي يسيطر عليها داعش، وأما الفرار ولكن إلى أين؟ فبغداد السلام لا تسمح بدخول النازحين إليها إلا بكفيل، ليتحول جسر بزييز الذي لم يكن يعرفهُ الكثير من العراقيين، من مجرد رابط بين ظفتي نهر الفرات إلى شاهدٍ على خوفِ امرأة وجوع طفل وحسرة رجل، ليحصل التنظيم على خزان بشري إنتقاماً من الإنتقام في صراعٍ طائفي الكل فيه خاسر.

3. مرحلة التحرير: وصلت داعش إلى أطراف بغداد، لذلك أصدر المرجع الديني الأعلى آية الله السيد علي السيستاني في 14 حزيران 2014 فتوى الجهاد الكفائي لكل من يستطيع حمل السلاح ومقاتلة الارهابيين دفاعاً عن بلده وشعبه ومقدساته، اذاً على الجميع من سنّة وشيعة التطوع للانخراط في القوات الامنية لأن مسؤولية التصدي لهم ومقاتلتهم في العراق هي مسؤولية الجميع ولا تختص بطائفة دون أخرى أو بطرف دون آخر.

تشكلت قوات الحشد الشعبي، بعد أن أصدر السيد نوري المالكي، رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة آنذاك، أوامر بتعبئة الجماهير وتشكيل هيئة الحشد الشعبي، كي يقفوا بوجه تهديدات داعش للمدن العراقية، والتي ضمت بعض الفصائل المسلحة، كعصائب أهل الحق، وكتائب حزب الله، ومنظمة بدر، وقوات الشهيد الصدر، ثم تضاعف إعداد المتطوعين للحشد من الذين استجابوا لفتوى الجهاد الكفائي وهم بغالبهم من الشيعة، وإنضم إليهم لاحقاً العشائر السنية من المناطق التي سيطرت عليها داعش في صلاح الدين، ونيوى، والأنبار، كذلك إنخرط في صفوف الحشد آلاف أخرى من مختلف الأديان والقوميات كالمسيحيين والتركمان. أنطلق الجيش العراقي، والشرطة الاتحادية، وجهاز مكافحة الإرهاب، ومتطوعي الحشد الشعبي، لإيقاف تقدم داعش باتجاه بغداد، وكذلك دعم المقاومين في المناطق التي لازالت صامدة بوجه داعش، مثل مصفى بيجي، وناحية الضلوعية، وناحية آمرلي، وقضاء حديثة، كمرحلة أولى، ومن ثم ترتيب أوليات المعركة للبدء بعمليات التحرير في المرحلة الثانية.

نجحت القوات العراقية في المرحلة الأولى وأوقفت تقدم داعش، ليتشكل التحالف الدولي في أيلول 2014 بقيادة الولايات المتحدة والذي أطلق عليه "قوة المهام المشتركة - عملية العزم الصلب"، وبدأت الضربات الجوية تدك معاقل تنظيم داعش محدثه فرق في التفوق على أرض المعركة.

أطلقت الحكومة العراقية حملتها العسكرية لاستعادة الأراضي من براثن تنظيم داعش، إبتداءً من فك حصار آمرلي في صلاح الدين، مروراً بتحرير الموصل، وصولاً إلى القائم في أقصى الغرب، وتأمين الحدود العراقية-السورية، للفترة من 31 آب 2014 وحتى 9 كانون الأول 2017، لتسجل القوات العراقية بمختلف صنوفها والحشد الشعبي والعشائري أروع ملاحم البطولة في الذود عن تراب الوطن الذي إرتوى بدماء الشهداء من مختلف الطوائف من شرق العراق إلى غربه.

إن معركة العراق مع داعش هي معركة أختص الله بها العراقيين ليخوضوها نيابة عن الإنسانية، إلا أنها كسائر المعارك لا تخلو من الأخطاء الغير مقصودة والمقصودة في بعض الأحيان، بل أنها لا تخلو من جرائم الثأر التاريخي أو الثأر لشهداء مجزرة سبايكر الذي يجب أن يؤخذ من المكون السني وفقاً لمعتقدات بعض الفصائل المسلحة والمشاركة في العمليات العسكرية ضد داعش.

حفلَ سجل بعض الفصائل القتالية والمنضوية تحت هيئة الحشد الشعبي إنتهاكات، ترقى إلى "تطهير عرقي" وجرائم ضد الإنسانية، بحق السُّنة في المدن العراقية المحررة من تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، بحسب تقارير منظمات حقوقية محلية ودولية، كهيئة الأمم المتحدة ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان خلال الفترة من آب 2014 وحتى كانون الأول 2017.

تنوعت هذه الجرائم بين التعذيب، والإخفاء القسري، وقتل مدنيين وأسرى تحت التعذيب، ونهب مدن وبلدات محررة قبل حرق ونسف عشرات المساجد والجوامع، وآلاف المنازل والمحال التجارية، وتدمير قرى بالكامل، ومنع النازحين من العودة إلى مدنها وقرانهم بهدف تغيير التركيبة الديموغرافية لهذه المدن، أو ضريبة يتوجب على السكان دفعها.

وفي توثيق لجرائم تلك الفصائل على سبيل المثال لا الحصر، أنتشر مقطع على اليوتيوب يظهر عناصر مسلحة تقوم بحرق جثة شخص في المناطق المحررة، حيث إعاد المقطع إلى الأذهان حرق التنظيم الإرهابي للطيار الأردني (معاذ الكساسبه)، لكن من ينتهج ذات الأسلوب هذه المرة، فصائل قتالية جاءت بفتوى دينية، يفترض أنها تحارب تلك الممارسات وتخوض حرباً ضدها.

ومقطع آخر يصور لحظة إعدام طفل لا يزيد عمره عن 12 سنة، قيل أنه اعدم شرق محافظة ديالى، هذا بالإضافة إلى جريمة إختطاف أكثر من 2500 مدني في الفلوجة و 1200 مدني آخرين من الرزازة وإخفائهم قسرياً، ومجزرة المحامدة في الصقلاوية التي راح ضحيتها العشرات ومن ثم إختطاف أكثر من 600 شخص، ونسف أكثر من 8 آلاف منزل في تكريت بعد تعرضها للسلب والنهب، علماً أن العراق من الدول التي وقعت على الإتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الإختفاء القسري (ICPPED)، والتي دخلت حيز التنفيذ عراقياً في 12 كانون الثاني 2010 وفقاً لجريدة الوقائع العراقية.

وبناءً على ما سبق يمكن القول، أن ظلم الحكومة (إرهاب الدولة) هو أحد مسببات الإرهاب، حيث غالباً ماينتج عن ظلم الدولة لمواطنيها عواقب وخيمة سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات، ويجعل من المجتمع بيئة خصبة لإستقبال كل فاعل قادر على إقناع المواطنين بأنه منقذهم والمدافع عنهم وملاذهم من الظلم، بغض النظر عن من هو هذا الفاعل، وماهي الأجندة التي يحملها، ومن هي القوى المستفيدة، ومن ثم يقوم بإستغلال مظلوميتهم ويوظفها سياسياً بما يخدم مشروعه وأهدافه، عن طريق ربط المعاناة بغرض سياسي وبصراعات لا علاقة لها بالرغبة الطبيعية للناس العاديين بأن يعيشوا بسلام وبالحد الأدنى من الكرامة، سواء كانت داعش أو غيرها من المتعاطفين أو المقاولين السياسيين الذين يسعون لأهداف ومصالح بعيدة كل البعد عن حاجات السكان وأخلاق القادة، مساهمين في صناعة معاناة لا يبدو لها نهاية قريبة، بطريقة مشابها لتلك التي إستثمرت فيها القوى الشيعية والكرديّة مظلوميات جماعاتها في عهد النظام السابق، لينتج عنها عراق محتل وممزق ومنهوب الخيرات، ينخر الفساد والظلم مؤسساته، يطبق الصمت على كثير من أبناءه عملاً بمبدأ "لا شأن لنا طالما كان بعيداً عنا"، ولذلك يجب على الحكومة أن تعي، إذا كانت داعش قد ضعفت وإضمحلّت قواها في وقتٍ ما، فأن

ظلمكم وتهميشكم وفسادكم قادر أن يعيدها أو يؤسس لجماعة أخرى على شاكلتها، وما الخروقات الأمنية التي تشهدها المحافظات العراقية إلا دليل على إستمراركم بنفس النهج الذي أضاع ثلث العراق في 2014، فسلام على دار السلام الذي نسيَ طعم السلام.

الظلع الثاني: الفقر:

يُعتبر الفقر أحدَ المشكلات الإجتماعية التي عانى منها الإنسان القديم والحديث، ويعني شحّ المادّة وعدم القدرة على تحمّل نفقات وتكاليف الحد الأدنى للحياة الكريمة والخدمات الأساسية وليست الثانوية، فيعجز الإنسان عن الإستمتاع بالحياة أو إمتاع أبنائه، ولا يرقى ليعيش الحياة الهانئة والمطمئنة ضمنَ مستويات المعيشية الجيدة، مما ينتج عنه مشكلات إجتماعية ونفسية مثل التفكك الأسري، إرتفاع معدل الجريمة، والإكتئاب، وبالتالي يصبح المجتمع أرضية خصبة لنشوء الإرهاب.

أن الكلام عن الفقر ليس امراً سهلاً سواء كان مكافحته أو تخفيفه، وهو موضوع واسع ومترامي الأطراف، فقد يواجه الباحث في هذا الموضوع الكثير من الاسئلة وهو يدخل دهاليز البحث في مجالات الفقر ومفهومه وأسبابه وطرق قياسه، إلا أن ما يهمنا في هذا المقام هو أسباب إرتفاع معدل الفقر في العراق، بمعنى آخر هل العراق بلد فقير ليسلم أبنائه ويرضوا بقضاء الله وقدره؟ أم أن هناك مرض خبيث أسمه الفساد السياسي (قلب مثلث مسببات الإرهاب) تسبب في إفقار الشعب العراقي؟

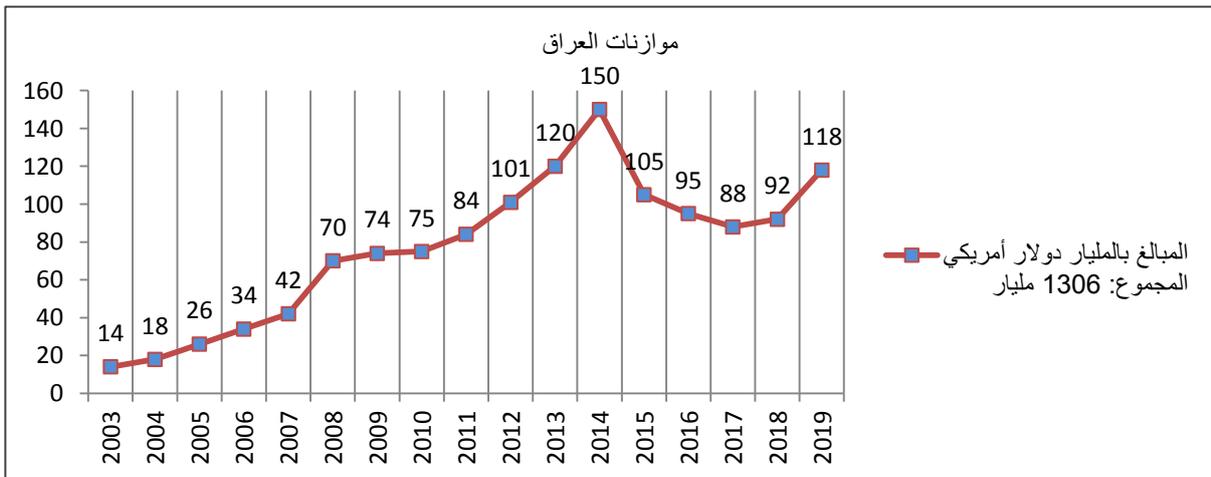
أن الفساد السياسي المستشري في العراق يتمثل في إساءة إستخدام السلطة من قبل القادة السياسيين، من أجل زيادة نفوذهم وثرواتهم عن طريق إستغلال النفوذ (تجارة النفوذ)، فيتم التدخل في الصفقات الحكومية من قبل المسؤول، عبر منحها لمن يدين لهم بالولاء، أو يكون بتزكية حزبية خاصة مقابل نسب تحت الطاولة، فيصبح المنصب عبارة عن مكتب تجاري، وكل شيء يجري شكلياً حسب القانون والتعليمات، لكن بالحقيقة كل شيء تم تحريفه، مما يعني ضياع مشاريع الدولة ومؤسساتها في بطون شبكة الفساد السياسية والتي همها الوحيد تقاسم المنافع.

ومن حسن حظ الشعب العراقي تسربت العديد من الفديوهات والتسجيلات الصوتية بين الفاعلين السياسيين لإدارة صفقاتهم المشبوهة، ولعل أشهرها، حوار د. حنان الفتلاوي مع السيدة ميسون الدملوجي في مقطع منشور على اليوتيوب تصرح فيه الفتلاوي " أن جميعنا تقاسم الكعكة وكلّ أخذ نصيبه " في إشارة إلى حجم السرقات والإمتيازات التي يحصل عليها السياسيين بصورة عامة، أو يخرج أحدهم بين الحين والآخر ليكشف بعض ملفات وصفقات الفساد، ومثال على ذلك المقابلة التلفزيونية مع النائب السابق مشعان الجبوري عندما قال "كلنا فاسدون"، إلا أن الفساد السياسي في العراق يتميز بسمات وأسس غير إعتيادية يرتبط وجودها وإستمرارها بصورة جدلية بالوضع السياسي الراهن، فعلى الرغم من عدم الوئام بين أطراف النظام السياسي، إلا

أنه لا يعمل أي طرف على الإيقاع بالأطراف الأخرى بصورة جدية، كونه يدرك حقيقة سقوط الكل إذا وقع جزء من المنظومة الكلية في لعبة (الدومينو).

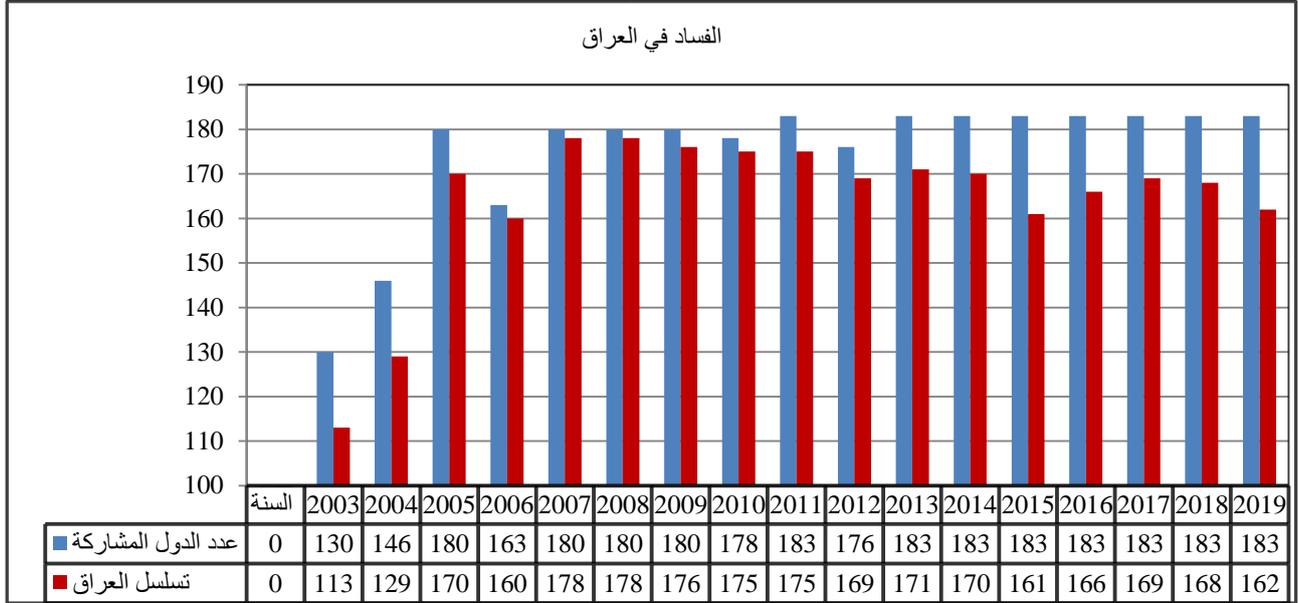
ولعل المراجعة البسيطة للموازنات العامة "الإنفجارية" خلال فترة 2003-2019 تظهر جلياً حجم فساد المنظومة السياسية الذي نخر مؤسسات الدولة وأنهك الإقتصاد العراقي، حيث بلغ مجموع الأموال المصروفة (1306 مليار دولار) مضافاً إليها 124 مليار دولار ديون العراق الخارجية من 29 دولة بحسب تصريح محمد الدراجي عضو اللجنة المالية البرلمانية، ولا زال العراق يعاني من 3.4 مليون مهجر موزعين على 64 دولة، 4.1 مليون نازح داخل العراق، 1.7 مليون يعيشون في مخيمات مختلفة، 5.6 مليون يتيم أعمارهم بين (شهر واحد - 17 عام)، 2.1 مليون أرملة أعمارهن بين (15-52 سنة)، نسبة بطالة تقترب من 31%، إنتشار أمراض عديدة أبرزها الكوليرا وشلل الأطفال والكبد الفايروسي وإرتفاع نسبة الإصابة بالسرطان والتشوهات الخلقية هذا بالإضافة إلى التفشي المخيف لفايروس كورونا، تراجع مساحة الأرض المزروعة من 48 مليون دونم إلى 12 مليون دونم، توقف (13328) الف معمل ومصنع، إستيراد 75% من المواد الغذائية و 91% من المواد الأخرى، بمعنى لازال العراق يفقد كل مقومات الحياة و 20% من مواطنيه يعيشون تحت خط الفقر بحسب المتحدث بأسم وزارة التخطيط عبد الزهرة الهنداوي، مع الأخذ بالإعتبار إحصائية إرتفاع أو إنخفاض هذه النسبة عند مسح مستوى الفقر في المحافظات العراقية بشكل منفرد، حيث تبين أن محافظة المثنى تحتل المركز الأول بأعلى نسبة فقر (52%)، في حين توزعت نسبة الفقر على بقية المحافظات بواقع دهوك 8.5%، السليمانية 4.5%، اربيل 6.7%، نينوى 37.7%، كركوك 7.6%، ديالى 22.5%، الانبار 17%، صلاح الدين 18%، بغداد 10%، بابل 11%، كربلاء 12%، واسط 19%، النجف 12.5%، الديوانية 48%، ذي قار 44%، ميسان 45%، البصرة 16%.

الشكل رقم (1)

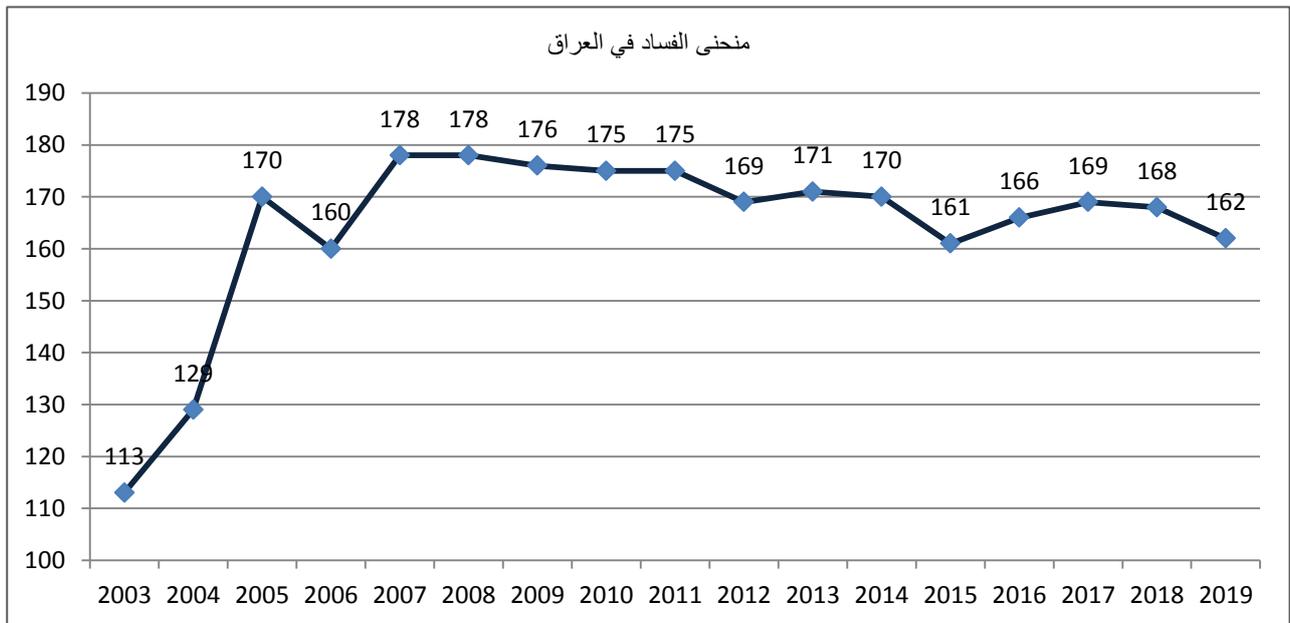


أضاعت الطبقة السياسية على العراق العديد من الفرص ليصبح في مطاف الدول المتقدمة مرتفعة الدخل، فيما لو تم إستغلال أموال النفط بكفاءة وفاعلية، إلا أن سوء الإدارة والفساد المستشري في جسد مؤسسات الدولة جعلت العراق متصديراً ولكن في قائمة الدول الأكثر فساداً على مستوى العالم وفقاً لتقارير منظمة الشفافية العالمية للفترة من 2003 إلى 2019 وكما هو مبين في الشكل رقم (2) و (3):

شكل رقم (2)



شكل رقم (3)



وبالعودة إلى فرضية أن الفقر مسبب للإرهاب، ثمة إرتباط وعلاقة سببية بين الفقر والإرهاب، فالفقر مفرخة الإرهابيين الكبرى، حيث يلاحظ أن المواطنين القاطنين في أحزمة الفقر والعشوائيات في حالة تيه إجتماعي بين قيمهم وإحتياجاتهم التي لا توفرها السلطات السياسية في البلاد، مما يجعلهم بؤراً ناقمة على النظام السياسي الفاسد، وهذا ما يفسر إنضمام بعض الفقراء إلى الجماعات الإرهابية كأحد أفضل الخيارات لتلبية إحتياجاتهم، إلا أن هناك مسألتين يجب التسليم بهما في المجتمع العراقي:

الأولى: ليس كل الفقراء في هذه الطائفة أو تلك إنضموا إلى جماعات إرهابية، وإلا باتت الجماعات الإرهابية قوة لا تقهر في حالة إنضمام جميع الفقراء إليها.

الثانية: لا يقتصر مصطلح الإرهاب على داعش والقاعدة فقط، وإنما ينطبق أيضاً على الميليشيات المسلحة خارج نطاق القانون، وجماعات تتحرك تحت غطاء أحزاب مختلفة مشاركة في السلطة، وعصابات الجريمة المنظمة التي تمارس كل أنواع الجرائم من سرقة وإبتزاز وخطف وقتل وإتجار بالبشر والأعضاء البشرية، حيث عرف مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قراره 1566 الصادر في تشرين الأول 2004، أن الأعمال الإرهابية هي "الأعمال الإجرامية بما في ذلك تلك التي ترتكب ضد المدنيين بقصد القتل أو إلحاق إصابات جسمانية خطيرة أو أخذ الرهائن بغرض إشاعة حالة من الرعب بين عامة الجمهور أو جماعة من الأشخاص أو أشخاص معينين أو لتخويف جماعة من السكان أو إرغام حكومة أو منظمة دولية على القيام بعمل ما أو عدم القيام به".

أن العلاقة الطردية بين ارتفاع معدل الفقر في العراق والذي تجاوز 20% ومن المتوقع أن يتضاعف إلى 40% في نهاية 2020، بحسب ما أعلنت الممثلة الخاصة للأمين العام لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، وإرتفاع معدل الجريمة بكل أشكالها بحسب مؤشر الجريمة العالمي (نامبيو) الذي وضع العراق بالمركز 48 عالمياً بمعدلات الجريمة وبتقييم 47 درجة للربع الأول من عام 2020، تفسر فرضية أن الفقر هو أحد مسببات الإرهاب، كون أن أغلب المنتمين للعصابات المسلحة والمليشيات الخارجة عن القانون هم ممن يعانون من الفقر المفقع أو محدودي الدخل أو الأطفال الفقراء دون سن 17 سنة، تم إستغلال فقرهم بطريقة خبيثة لتنفيذ أعمال إرهابية بثوب الجريمة والإنتقام من المجتمع ككل.

وكنتيجة منطقية للأوضاع المتردية في مختلف المجالات الخدمية والإقتصادية والأمنية والمعدلات المرتفعة للفقر في المحافظات العراقية عموماً والجنوبية خصوصاً، والفرص التي أضاعتها الطبقة السياسية الفاسدة على العراق والعراقيين لينعموا بحياة كريمة، جاءت ثورة تشرين الثاني 2019 على إيادي أبناء الجنوب الغياري ومعهم شركائهم فالقلب والروح قبل أن يكونوا شركائهم فالوطن من جميع مكونات الشعب العراقي، حيث أن وقوف العراقيين بوجه ظالمهم وسارق خيرات بلدهم لا يحدده الإلتناء الديني أو العرقي أو المذهبي بل يحدده وحدة إنتمائهم إلى العراق.

إنطلقت المظاهرات لتتطرق الصامتين وتحرك المتفرجين على ظلم الظالم بعد تيقنهم وإدراكهم، أن آلية الظلم والظالمين تعمل على أساس أن الجميع مستهدفون، لذلك يخطئ من يظن أن الظلم الواقع على غيره لن يصل إليه، فالظالم لا حياة له إلا بتعميم ظلمه على الجميع سواء بالسجن والتغيب والتهميش أو عن طريق تجهيل المجتمع وإفقاره وشرعنة سرقة أمواله من قبل الفاسدين، وهي الآلام التي تجرّع الجميع مرارتها في بلد اسمه العراق.

جوهت مظاهرات تشرين كمثيلاتها السابقة بالقمع والقوة المفرطة من قبل الحكومة باستخدام أدواتها الإرهابية من المليشيات الخارجة عن القانون والعصابات المسلحة التي تربت وتعيش في كنفها، والتي كانت ولا زالت تتحرك بحرية تحت صمت حكومي مطبق، ليسقط أكثر من 700 شهيد، و17 ألف جريح، وحملات من الإغتيالات والإعتقالات ضد الناشطين المدنيين في محاولة لتكميم الأفواه كان آخرها إغتيال الدكتور (هشام الهاشمي) في 6 تموز 2020، لتعكس حجم المعاناة التي تقاسم العراقيين بمختلف طوائفهم وإنتماءاتهم فصولها بالتساوي من جراء هيمنة الأحزاب السياسية، ولتثبت مقولة أن ليس للظالم حياة إلا بإسقاء كأس ظلمه والمنون لكل شرفاء العراق.

وخلاصة القول فالطبقة السياسية الحاكمة أن إتفقت مع بعضها البعض، نهبت الخزينة وقمعت أي مظهر من مظاهر الإحتجاج ضدها، وأن أختلفت يرتفع سقف الإرهاب والتفجيرات في جميع أنحاء العراق ليحصد أرواح الأبرياء، على أن تبقى أحجار الدومينو كلاً في مكانه حفاظاً على المنظومة الكلية.

الضلع الثالث: الجهل:

يُعتبر الجهل من الآفات الخطيرة وأحد الأمراض الشائعة التي يعاني منها الإنسان وتواجهه مختلف المجتمعات، وله عواقب كارثية، سواء على مستوى الفرد نفسه، كسيطرة الأوهام، والأفكار السلبية، والعبودية، ليصبح كائناً تابعاً للآخرين، غير قادر على إمتلاك إرادته، ومعرفة مزاياه وقدراته التي يمتلكها، أو على مستوى المجتمع، مثل تراجع الأوضاع الاقتصادية، وإرتفاع معدل الجريمة، وزيادة نسبة الفقر والبطالة، وتوفير بيئة خصبة لنمو التطرفات والأحزاب القائمة على الأصل أو العرق أو الدين، مما يؤدي إلى ضياع الأمم وتدهورها من خلال عدم القدرة على إستغلال الثروات الطبيعية وتوظيفها في عملية التطور والتقدم، فكلما نفشى الجهل في منطقة ما، تفشت معه الأمراض التي تنخر في جسد المجتمع، ومن ثم إلحاق أضرار قد تحتاج إلى وقت طويل حتى تختفي.

إلا أنه كثيراً ما يتم الخلط بين مفهوم الجهل والامية، فالجهل أعم من الامية، فكل أمي قد يكون جاهلاً، ولكن ليس كل جاهل أمياً، فالامية ظاهرة مجتمعية ذات تأثيرات سلبية عرفتها الأمم المتحدة بأنها، حالة الشخص الذي لا يُجيد القراءة والكتابة، ثم أصدرت عام 1971 تعريفاً آخر جاء فيه، (يعتبر غير أمي كل شخص إكتسب المعلومات والقدرات الضرورية لممارسة جميع النشاطات التي تكون فيها معرفة حروف اللّغة ضروريةً لكي

يلعب دوره بفعالية في جماعته، ويُحَقِّق في تعلُّم القراءة والكتابة والحساب نتائج تُمكنه من الإرتقاء بنفسه وبالجماعة التي ينتمي إليها، كما تسمح له بالمشاركة النشطة في حياة بلده).

أما الجهل فهو عدم معرفة شيء مُعيّن في فرع من فروع الحياة العامة أو العلوم الإنسانية أو العلوم الطبيعية، والأمثلة على ذلك كثيرة، فالمهندس (جاهل) بعلوم الطب، والعكس صحيح، وهذا هو الجهل المقبول أو الطبيعي، إلا أن هناك نوع آخر من الجهل الذي يجعل العقل البشري منغلقاً نحو إتجاه واحد، فلا يستوعب أي فكرة جديدة، ويقتل لديه كل منابع الإبداع والتفكير بأجمع الحلول للإزمات والمشاكل، فيتحوّل الشخص إلى آلة يتلقى الأوامر والمعلومات وينفذها دون تحليل، وبذلك يكون مسيراً وليس مخيراً، فهو مخدر دائم الأثر، لا ينتهي مفعوله مثل باقي المخدرات عند حد تدمير صاحبه، بل تمتد أذرع الشنيعة لكي يدمر كل شيء حوله وفي جميع الإتجاهات.

أن الجهل والامية غالباً ما يثيران مشاعر الضعف في نفس الانسان، الأمر الذي يجعله أمام هواجس عدّة في حياته، لكنه بدلاً من أن يتوجه لحل المشكلة الحقيقية لأزمته النفسية وفراغه المعرفي والثقافي، نراه يلجأ فوراً إلى الحلول السريعة لحل مشكلة الضعف بتوفير عوامل القوة، سواء كانت بالمال أو السلاح أو الجاه، إجتماعياً كان أم سياسياً، حتى وإن كان الطريق إلى هذه القوة مخفوفاً بالعنف والقسوة، بحيث يعرض حياته وحياة الآخرين إلى الخطر، والسبب في ذلك بكل بساطة، أن العلم والأخلاق بحاجة إلى طريق طويل مع مستلزمات وشروط وظروف معينة، ربما يستصعبها البعض ويتجاهلها البعض الآخر، لكن الجهلاء يرون في المال والمنصب والسلاح وغيرها، قناع يمكن أن يخفي واقعهم النفسي المأزوم بالفراغ المعنوي والمعرفي.

تفتك آفتي الأمية والجهل معاً في بلادٍ هي أول من إخترعت الكتابة قبل آلاف السنين على يد السومريين، ووضعت نظم العدالة وحقوق الإنسان، وخلفت إراثاً معرفياً وثقافياً غير قابل للإندثار، حيث كان العراق مطلع ثمانينيات القرن الماضي يمتلك منظومة تعليمية متطورة تتفوق على قريناتها في دول المنطقة بشهادة اليونسكو بعد الإعلان عن خلوّه من الأمية، إلا أن المنظمة نفسها عادت لتصنّفه مع نهاية 2018 من ضمن البلدان التي تتفاقم فيها ظلمات الأمية لتشهد صعوداً كبيراً يتجاوز 47% (للأعمار بين 6 أعوام و55 عاماً)، في حين صرح المتحدث الرسمي بإسم وزارة التخطيط عبد الزهرة الهنداوي، أن نسبة الأمية بين السكان الذين تزيد أعمارهم عن 10 سنوات، وبحسب آخر مسح نفذته الجهاز المركزي للإحصاء في نهاية 2018 بلغت 13%، لافتاً إلى أن النسبة ترتفع بين الإناث ممن تزيد أعمارهن عن 10 سنوات، لتصل إلى 18%، فيما تنخفض بين الذكور إلى 8%، ولكن يبقى الحديث دائر عن 3.7 مليون أمة في بلد يصنف على أنه أغنى بقعة نفطية في العالم.

لا ينفى تضارب أرقام ونسب الأمية في العراق عدم تفاقم الأزمة، حيث أشارت "منظمة هيومان رايتس ووتش" إلى أن التعليم الأساسي في العراق يمر بأسوأ حالاته، فعدد المدارس الموجودة فعلاً 14658 مدرسة، إلا

أن 9000 منها متضررة، و800 طينية البناء، ومدارس أخرى يفترش طلابها الأرض لعدم توفر المقاعد، وهناك حاجة إلى 11 ألف مدرسة جديدة، يرتفع إلى 20 ألف مدرسة بحلول عام 2022.

أدى فساد الطبقة السياسية إلى إنتشار الفقر، والذي غالباً ما يولد الجهل والأمية من رحمته، فتفري الظروف المعيشية وقلة الدخل دفع الكثير من العوائل إلى إبعاد أبنائها عن مقاعد الدراسة لإعالة أفراد الأسرة الآخرين الذي هو بحد ذاته جريمة وإعتداء سافر على الطفولة وقتلها في وقت مبكر، حيث أشار تقرير منظمة اليونسيف إلى أن 6% من الأطفال في الفئة العمرية (5-14 سنة) منخرطون في سوق العمل، وما لذلك من آثار سلبية تنعكس على المجتمع بشكل عام، وعلى الأطفال بشكل خاص الذي سيكون لقلة إدراكهم عرضه لتقبل أي وسيلة تجلب له أموال أكثر حتى لو كان عمل إرهابي أو عمل خارج عن القانون، ويتجلى ذلك من خلال إرتفاع معدل جنوح الأطفال بحسب تقرير المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق 2018، فضلاً عن أن الحرب على داعش أجبرت ملايين العراقيين على النزوح عن منازلهم ولم يسمح لهم بالعودة إليها بعد التحرير، فباتت أولوياتهم تتركز على الغذاء والمأوى وليس إلحاق أبنائهم بالمدارس في أرض النزوح، وما ترتب على هذه أو تلك من خلق أجيال غير متعلمة، كون تلك الطبقة السياسية تدرك خطورة التعليم ودوره الأساسي في تهيئة الأفراد علمياً وعملياً ليكونوا عناصر فعالة لحماية الوطن، وخلق بيئة مجتمعية محصنة بالعدالة والقانون، قادره على مجابهة الفساد والمفسدين والخروج عليهم والمطالبة برحيلهم وهو ما تكرر في أهداف ثورة تشرين 2019.

أن نشر الجهل والأمية بين أبناء الشعب العراقي يمكن النظر إليه على أنه عملية ممنهجة من قبل جهات متنفذة في الدولة، أو تنفيذاً لإجندة خارجية لخلق جيل أمي لا يفقه حتى تدبير شؤونه الشخصية، وبالتالي ضمان ولاء الناس في إتباعهم وإعادة إنتخابهم لمرات عدة مقابل منح بعض الإمتيازات والمكاسب لهذه الجماعة أو تلك، وهو ما حدث بالفعل في كل الدورات الإنتخابية التي تلت 2003، فيلاحظ إعادة إنتخاب نفس الشخوص التي دمرت البلد وإستولت على خيراته رغم تدمير معظم العراقيين من أداء الحكومات المتعاقبة، الأمر الذي يشير إلى نجاح سياستهم في تجهيل المجتمع، إلا أنهم لم يدركوا أن هذه السياسة سلاح ذو حدين يمكن أن يحقق مكاسب على المدى القصير كالإحتفاظ بالمنصب أو ضمان عدد من الأصوات، لكن في المدى البعيد يعتبر الجهل والأمية من محددات تفشي الفكرين العنصري والإرهابي في العالم، ليصبحان أصل الإنحراف والإنحلال والإرهاب والجريمة والفتنة والإضطهاد والقمع، فأينما كان الجهل والأمية تمكنت ماكينة غسل الأدمغة من أداء وظيفتها على أحسن وجه في تجنيد عناصرها وخلق بيئة شعبية حاضنة ومناصرة لها تمدها بكل أسباب الهيمنة والبقاء، من خلال إستغلال الجماعات المتطرفة عقائدياً أو الفصائل المسلحة خارج نطاق الدولة جهل الناس لتبث سموم أفكارها ومعتقداتها في نفوسهم، وتتعزيز تلك الجهود بمعدلات الفقر والبطالة المرتفعة في المجتمع العراقي، مطبقين من حيث يعلمون أو لا يعلمون لفكرة العالم أبن رشد القائلة " الجهل يؤدي إلى الخوف، والخوف يؤدي إلى الحقد، والحقد يؤدي إلى العنف"، وهذا هو هدفهم ومبتغاهم تنفيذاً لأجنداتهم الخبيثة في خلق حالة اللادولة وما ترتب عليها من ضياع للأمن والإستقرار وهيبة القانون إلى أن تمكنوا من إطباق سيطرتهم على مقدرات وموارد البلاد بما يحقق

مصالحهم الشخصية والحزبية والانتمائية، ليعاني الشعب العراقي من مرارة الآثار السلبية المترتبة على ضياع بلدتهم بين حكومات الصدفة التي توالى على حكم العراق بعد 2003.

ومن الجدير بالذكر أن سياسة التجهيل لم تقتصر على العامة من أبناء الشعب العراقي فقط، وإنما امتدت آثارها لتطال الطبقة السياسية الحاكمة، فتقلد الكثير من الجهلة وتجار المناصب ومزوري الشهادات مناصب سيادية وتنفيذية مهممة، ليصبحوا مسؤولين عن شعبٍ يكمله عانى الأمرين من جهلهم في إدارة البلاد، ودكائهم المميز في النهب والسلب وسرقة المال العام.

إلا إنه ينبغي الإشارة إلى أننا لا نتهم بعض السياسيين بالجهل جزافاً وإنما من أفواههم ندينهم، حيث أن تسابق بعض السياسيين فيما بينهم للظهور في وسائل الاعلام، لاسيما القنوات الفضائية، ظناً منهم أن الشاشة الصغيرة تزيد من لمعانهم وحضورهم، أوضح مستواهم العلمي والثقافي وجهلهم السياسي، سواء في مجال تخصصهم أو في ثقافتهم العامة أو حتى اللغة التي يتحدثون بها عبر وسائل الاعلام، ناسين أو متناسين إنهم يمثلون شعب العراق العظيم حاضراً ومستقبلاً، والأمثلة على اللقاءات المخجلة لبعض المسؤولين العراقيين والقادة السياسيين كثيرة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، تصريح وزير النقل العراقي (كاظم فنجان الحمامي) حين قال في تصريحه للقنوات الفضائية خلال زيارته لمطار ذي قار " أن أول المطارات التي انشئت في كوكب الأرض قبل 5000 سنة قبل الميلاد، كانت في محافظة ذي قار العراقية، وكانت المركبات الفضائية السومرية تنطلق نحو الفضاء والكواكب الأخرى"، ولعل المتابع للشأن العراقي لا يستغرب تصريحات الوزير كثيراً، فهو نتاج لعملية المحاصصة المقيته والتي صوت عليها أعضاء البرلمان الذي كثيراً ما تناقلت وسائل الإعلام مشاجراتهم بالأيدي تحت قبة الشعب، على مرأى ومسمع العالم أجمع دون التفكير بأنهم يمثلون بلد عمره أكثر من 7000 سنة، وبذلك يكون الجهل أساس كل الشرور، فالجهل مع الدين إرهاب، ومع الحرية فوضى، ومع الثروة فساد، ومع السلطة إستبداد، ومع الفقر إجرام، فهو ليس مجرد مشكلة فردية بل هو خطر ووباء يهدد مجتمعات وحضارات كاملة، فكم من حضارة قضت على الجهل وإمتدت لعشرات السنين، وكم من حضارة كحضارة بلاد الرافدين هزمتها الجهل ومسح إسودها قرودا.

وبناءً على ما سبق، وبعد تمحيص دقيق لأحزاب السلطة فأنا لم نجد حزباً واحداً يسعى للعمل على إزالة الفقر أو الإرتقاء بالمستوى التعليمي للشعب العراقي، لأن في ذلك تهديد لما يمتلكونه من آليات الحكم والتسلط، بحجة محاربة صنيعة أيديهم من مظاهر الإرهاب والعصابات الخارجة على القانون والتي بموجبها يتحقق الفساد العام، إدراكاً منهم للعلاقة الوطيدة بين الجهل والأمية وقلة الوعي، والقدرة على الغوص أكثر في مستفقععات الفساد، الذي يعتبر من أهم سمات اللعبة السياسية التي لا تدار من بغداد، بل من عواصم أخرى تحرك واقع تشكيل الحكومات وتسمية الوزراء لتحقيق مصالحها، فيتصدر المشهد الحكومي مزدوجي الجنسية أو من العراق منهم براء، لتحقق فرضية الدراسة بأن الجهل هو أحد مسببات الإرهاب.

الخاتمة

عانى المجتمع الإنساني العديد من المخاطر التي قوضت أمنه وإستقراره، كالحروب والإستعمار والتميز العنصري، إلا أنه يعاني اليوم من ظاهرة الإرهاب، الجرثومة الأكثر فتكاً بالإنسانية والتي تمتد آثارها لتدمر أجيال بإكملها، فتغير ثقافتهم وتوجهاتهم والتركيبية الديموغرافية لمجتمعاتهم، وعلى الرغم من وجود إتفاق دولي بأن الإرهاب ليس له دين أو عرق أو جنسية أو منطقة جغرافية محددة، إلا أن هذا الإتفاق يمتد إلى أن لا بد من وجود مسببات لظاهرة الإرهاب الذي قد يقوم بها فرد أو مجموعة منظمة من الأفراد أو دولة ضد أخرى أو حكومات ضد شعوبها، والتي تم تناولها في هذه الدراسة على شكل مثلث لمسببات الإرهاب تنبض أضلاعه بين الظلم والفقر والجهل، يغذيها دوماً بدمومة الحياة قلبها النابض الفساد.

أن التحليل النفسي لشخصية أي إرهابي أو مجرم يفسر العلاقة السببية بين تبني الأفكار الشاذة و المعاناة من واحد أو أكثر من مسببات الإرهاب والتي تعتبر في مجملها أمراض إجتماعية تصيب المجتمع ككل، وتحمل الحكومات أوزارها، فالإنسان لا يولد إرهابياً أو مجرماً أو خارجاً عن القانون، إلا أن الظروف المحيطة به أو ظروف النشأة الغير سليمة هي المسؤولة عن خلق ذلك الإنسان الشرير الناقم الكاره لنفسه والبيئة التي ترعرع فيها. تعتبر الحالة العراقية المثال الحي لإثبات أن إفقار المجتمع ومحاولة تجهيله، وفساد الدولة وظلمها لمواطنيها تهميشاً وسجناً وتعذيباً وقتلاً وتكميماً للأفواه بفسادٍ ممنهجٍ على يد طبقة سياسية أقل ما توصف حقبة حكمها بالسوداء، السبب الكامن وراء تفشي ظاهرة الإرهاب، وإرتفاع معدلات الجريمة المنظمة، وإزدیاد أعداد المليشيات خارج نطاق الدولة، وإنتشار سلوكيات دخيلة على المجتمع العراقي، كتعاطي وتجارة المخدرات، وجرائم العنف الأسري التي تنتهي بموت أحد الزوجين، وهي النتيجة المنطقية لتداعيات الغزو والإحتلال الأمريكي الذي جلب ديمقراطية مشوهه، وحرية لا تختلف كثيراً عن الفوضى، ليتحول العراق إلى غابة لا تصلح للإستخدام البشري.

المراجع:

1. علو، أحمد، 2013، مجلة الجيش، الإرهاب في مفهومه وتداعياته (من تحديات اللغة إلى تباين وجهات النظر)، العدد 340، تشرين الأول، 2013.
2. الجزيرة نت، أحداث العراق سياسياً وأمنياً منذ 2002، <https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews>
3. BBC عربي، حرب العراق بالأرقام، <https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/12/111215>
4. مقتطفات من حديث السيد عزت الشابندر لقناة السومرية، <https://www.youtube.com/watch?v=2BTljSa8mlg>
5. تقرير سقوط الموصل، لجنة الأمن والدفاع، البرلمان العراقي، 2015.
6. الجزيرة، مقطع يظهر إنتهاك المليشيات لحقوق الإنسان بحرق شخص وإعدام آخرين، https://www.youtube.com/watch?v=IV_HeackPLI&bpctr=1589304494.
7. الجزيرة، مقطع يظهر إعدام طفل، <https://www.youtube.com/watch?v=4WKbSHeL3gE>.
8. إنضمام جمهورية العراق الى الإتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الإختفاء القسري، الوقائع العراقية، رقم العدد: 4158، 2010/01/12.

9. العربية، مقطع يظهر إقتياد مسلحون لعشرات المدنيين،
[.https://www.youtube.com/watch?v=n2yf0di0VBU](https://www.youtube.com/watch?v=n2yf0di0VBU)
10. منظمة الشفافية الدولية، [.https://www.transparency.org/en/cpi/2019](https://www.transparency.org/en/cpi/2019)
11. حوار بين د. حنان الفتلاوي والسيدة ميسون الدملاجي،
[.https://www.youtube.com/watch?v=YFXel-PqEwU](https://www.youtube.com/watch?v=YFXel-PqEwU)
12. مقابلة مع النائب مشعان الجبوري، [.https://www.youtube.com/watch?v=zA54FBXyQDk](https://www.youtube.com/watch?v=zA54FBXyQDk)
13. مؤشر الجريمة العالمي (ناميبو)، [.www.numbeo.com/crime/rankings_by_country.jsp](http://www.numbeo.com/crime/rankings_by_country.jsp)
14. العربية، مشاهدة لإغتيال المحلل السياسي هشام الهاشمي،
[.www.youtube.com/watch?v=EbnL6iPGHRM](http://www.youtube.com/watch?v=EbnL6iPGHRM)
15. منظمة الأمم المتحدة للتربية والفنون والثقافة (اليونسكو)، [.https://ar.unesco.org/themes/literacy](https://ar.unesco.org/themes/literacy)
16. وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، [.http://cosit.gov.iq/ar/](http://cosit.gov.iq/ar/)
17. شذى خليل، بين احتلال وفساد الإقتصاد العراقي يفقد هويته،
[.https://rawabetcenter.com/archives/94003](https://rawabetcenter.com/archives/94003)
18. تقرير عن عمالة الأطفال في العراق، المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق، 2015،
[.http://ihchr.iq/upload/upfile/ar/41.pdf](http://ihchr.iq/upload/upfile/ar/41.pdf)
19. تقرير عن الأحداث الجانحين، المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق، 2018،
[.http://ihchr.iq/index.php?name=Pages&op=page&pid=109](http://ihchr.iq/index.php?name=Pages&op=page&pid=109)
20. تصريحات وزير النقل العراقي خلال زيارته لمطار ذي قار المقرر إفتتاحه،
[.https://www.youtube.com/watch?v=mxWJ8VdrVSM](https://www.youtube.com/watch?v=mxWJ8VdrVSM)
21. مشاهد للتشاجر في البرلمان العراقي أثناء مناقشة خطة لإعادة تشكيل الحكومة،
[.https://www.youtube.com/watch?v=1QJdQ5_k9p8](https://www.youtube.com/watch?v=1QJdQ5_k9p8)